مؤشرات الحوكمة في الوحدات الإجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة

مقدمة :-

تسعى كل دولة نحو التقدم وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مستغلة بذلك ما يتوفر لديها من إمكانيات وموارد مادية وبشرية وتكنولوجية، وقد نجحت كثير من الدول في تحقيق هذا الهدف لكن هذا النجاح لم يكن بسبب توافر الإمكانيات بقدر النجاح في استغلال هذه الموارد وتحقيق أقصى عائد منها، بما يتحقق التنمية على المستوى القومي والمحلي، وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (إبراهيم،٢٠٠٨، ص٧).

فتحتل قضية التنمية مكانًا بارزًا في الفكر الإجتماعية والاقتصادي والسياسي المعاصر، وقد حظيت قضية التنمية باهتمام كبير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تزايد معها حركات الاستقلال الوطني وظهور الحاجة الملحة لهذه الدول إلى تنمية مجتمعاتها اقتصاديًا واجتماعيًا (محمد، ٢٠٠٨، ص٥).

وبالرغم من تكريس الدولة التي في حاجة الي التنمية لمجهودات جبارة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على العدالة الاجتماعية، ورغم كل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها وتبنيها لاستراتيجيات ونماذج تنموية مختلفة، إلا أن النتائج جاءت مغايرة لطموحات شعوبها ولم يتم التوصل إلى أداء اقتصادي واجتماعي وتطوير لمنظمات المجتمع المدني لاحداث تنمية حقيقة. (محمود، ٢٠٠٧، ص ١٠).

وهو ما أدى إلى ضرورة تبني حكومات هذه الدول ومنها مصر لمفهوم الحوكمة كأسلوب عمل داخل تنظيماتها لتحقيق رغبتها في التغيير والتنمية وخاصة داخل منظماتها المختلفة وما تحتويه من قصور تنظيمي قبل ممارسة الحوكمة (Building, 2007, p 11).

أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة الادارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة ، خصوصاً بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية ، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكااللاتينية عام ١٩٩٧م ، وأزمة شركة Ernon والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١م ، وكذلك أزمة شركة WorldComالأمريكية للاتصالات عام 2002م (غادر، ٢٠١٢، ص٢).

مشكلة البحث:-

بعد أن تخلت الحكومة تدريجيًا عن تقديم الخدمات الاجتماعية بصورة، أو توفير الدعم لها، ولا يعني ذلك أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية بديل عن الدولة أو عن وظائفها الأساسية دائمًا ولكنها تعتبر مكملة لها، شريطة أن يكون ذلك في إطار مناخ ديمقراطي تؤمن فيه الدولة بمصالح جميع الأفراد داخل المجتمع التي تعمل من أجلهم هذه المؤسسات (عودة، ٢٠٠٧، ص ٧٤).

ولأن الجمعيات الأهلية أصبحت تؤدي أدوارًا رئيسة ومهمة في مختلف دول العالم رغم اختلاف توجهات هذه الدول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى لتغيرات بشكل واضح خلال المرحلة الماضية في بيئة عمل المؤسسات الأهلية وأصبحت بيئة ذات طابع خاص تنافسي يتطلب من هذه المؤسسات الانتقال بأساليبها الإدارية من الأساليب التقليدية البيروقارطية إلى أساليب أكثر مرونة وانفتاحًا مطبقة أنظمة الجودة الشاملة وملتزمة بالثقافة التنظيمية ومعتمدة بمبدأ واقعي في قياس الأداء وحساب تكلفة الخدمات ومستفيدة من قدرات وموارد بشرية أكثر تأهيلاً وإبداعًا ووثائق تؤكد على المسائلة الصالحة والشفافة في العمل والنزاهة في الإجراءات والمساوة وغيرها (حسن ، ٢٠١٧، ص ٢٣٦).

وهناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والعمل الاجتماعية إذ يمكن القول إن الحوكمة ما هي إلا استجابة لتلبية احتياجات المجتمع إلى النزاهة والإفصاح والشفافية، وأن المسئولية الاجتماعية ماهي إلا تطبيق وتجسيد لبعض مبادئ الحوكمة (يماني، ٢٠١٧، ص ٣) .

ومن ثم تكمن مشكلة الدراسة الحالية في عرض مؤشرات الحوكمة في الوحدات الإجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:-

ما هي مؤشرات الحوكمة في الوحدات الإجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة ؟

هدف البحث:-

يهدف البحث إلي عرض مؤشرات الحوكمة في الوحدات الإجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة..

أهمية البحث:-

تتلخص أهمية البحث على النحو الآتي :

- نظرًا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من البحوث على دراسة هذا المفهوم وتحليلة ووضع مؤشرات محددة لتطبيقه بما يخدم مؤسسات المجتمع وعلى رأس هذه المؤسسات جمعيات المجتمع المحلي لأهمية دورها في تحقيق الرفاهية للإنسان.
- المساهمة توضيح مؤشرات للحكومة يمكن من خلالها تحقيق الإدارة الرشيدة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي في ضوء المتغيرات والأحداث المعاصرة لتحقيق التنمية المستدامة.
- قد يفيد البحث في إثراء الجانب النظري للعلوم الانسانية بصفه عامه والخدمة الاجتماعية بصفة خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الحوكمة في الوحدات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة.

التعريف الإجرائي لمصطلحات البحث :-

(١) الحوكمة:-

يعتبر مفهوم الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية، وهو مستمد من الحكومة، وترجمته الحرفية من الإنجليزية إلى العربية تعني الحكم (Governance) لكن أصطلح على أن يطلق عليه الحوكمة ويقصد بها الانضباط والسيطرة والحكم. ويمكن القول إن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها:

الحكمة : ما يقتضيه من التوجيه والإرشاد.

الحكم : وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

الاحتكام : وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات اكتسبت من تجاوب سابقة.

التحاكم : طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين (مخائيل، ٢٠٠٥، ص ١٧٧).

وقد وردت عدة تعريفات اصطلاحية للحوكمة منها:

الحوكمة تشير إلى : التصرفات التي تقوم بها المنظمات لتحسين العلاقة والتفاعل مع الآخرين، بمن فيهم العملاء، وأصحاب المصالح، والشركاء، مثل الانخراط في الأنشطة المتعلقة بتحسين الممارسات البيئية، وتشتمل الحوكمة على مجموعة من القواعد والإجراءات التي ترشد تصرفات الشركات ذات الأجل القصير والطويل؛ مثل سن قوانين للتعامل الجيد مع الموظفين وإيجاد توازن بين المصالح المرتبطة بالمنشأة (ميخائيل، ٢٠٠٥، ١٧٨)

كما عرفها أنفيستوبيديا (Investopedia) بأنها منظومة القواعد والممارسات والإجراءات التي يمكن بواسطتها توجيه المنشأة والرقابة عليها وهي تتضمن بصورة أساسية توازناً بين أصحاب المصالح مثل المساهمين، والإدارة، والعملاء، والموردين، والممولين، والحكومة، والمجتمع. وبما أن الحوكمة تقدم إطاراً لتحقيق أهداف الشراكة، فإنها تتضمن، بصورة عملية، كل جوانب الإدارة بدًء من الخطط والرقابة الداخلية، وانتهاًء بإجراءات الإفصاح

(٢) التنمية المستدامة:-

تعرف التنمية المستدامة بأنها"التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (WCED 1987, 8) .

وتعريف التنمية المستدامة بأنها "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول (وليم،١٩٩٠).

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها" تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي (العوضي،٢٠٠٣).

منهج البحث :-

يتخذ الباحث المنهج الوصفي منهجًا للبحث.

الاطار النظري للبحث:-

أولا مفهوم الحوكمة:-

مفهوم الحوكمة:-

الحكم هو مفهوم قديم قدم التاريخ الإنساني وهو يشير إلى مجموعة مركبة من العمليات والهياكل، العامة والخاصة على حد سواء، والتي تضمن استيعاب وتوفيق المصالح المتعارضة والتوصل إلى حلول توافقية (Weiss, 2000,p 796). فالمقصود بمفهوم الحكم هو مفهوم أوسع من الحكومة، بل ويشملها في تفاعلاتها مع العناصر غير الحكومية في المجتمع وعلاقاتهما سويا بالاقتصاد والسياسات العامة (Boyer, 1990,p51) والحكم - بشكل عام - يعني مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة وفي إطار من الشفافية والمصداقية، بل وتكون مسؤولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكما جيدا(World Bank,2003) إذن هو المفهوم الذي يهدف لفهم العلاقات الداخلية بين أجهزة الدولة المختلفة وكذا أنماط العلاقات المتغيرة بين الحكومة والبيروقراطية والمجتمع المدني.

أهمية الحوكمة:-

تمثل الحوكمة إحدى الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، وارساء قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة في الفرص، والشفافية التي تضمن النزاهة وتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة، والحيلولة دون استغلال المنصب والنفوذ. (أبو النصر، ٢٠١٥، ص ٤٩). كما تكمن أهمية الحوكمة فيما يلي :

١- تحقق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في المؤسسة.

٢- تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري.

٣- تعمل الحوكمة عمى توزيع وتخصيص أفضل الموارد.
٤- بث السلوكيات والأخلاقيات الحميدة، وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية.
٥- تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسة.
٦- دعم القدرة التنافسية للمؤسسة (حماد، ٢٠١٠، ص ٦٢).
٧- تفعيل دور الجهات الرقابية.
٨- تعزيز الثقة بين جميع الأطراف في المؤسسة.

ويضاف إلى هذه الأهمية أ يضًا ما يلي:

١- تحقيق أعلى درجة من النزاهة والشفافية والإفصاح والحيادية لكافة العاملين في المؤسسة.
٢- تجنب وجود أية أخطاء أو انحرافات متعمدة أو غير متعمدة ومنع استمرارها أو العمل على تقليلها إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
٣- تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية للعاملين بالمؤسسة، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية والموضوعية وعدم خضوعهم لأية ضغوط.
٤- تركز على توزيع حقيقي للسطات والمسئوليات داخل الجامعة.
٥- تتجاوز السلطة الرسمية للهيئات الحاكمة لتشمل أيضاً السطة غير الرسمية (الأغا، ٢٠١١، ص ٢٣).

محدات الحوكمة:-

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المنظمات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما : المحددات الخارجية والمحددات الداخلية ويمكن عرض هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

أ- المحددات الخارجية:-

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس ومكافحة الفساد) ، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على جميع منظمات المجتم، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها (غادر، ٢٠١٢، ص١٦ – ١٧)

بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية اضافة الى وجود جهاز قضائي شفاف وعادل وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الادارية والمالية وفي الاوقات السريعة والمناسبة. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات ، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص

ب - المحددات الداخلية:-

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.(Iskander, Chamlou,2002).

العلاقة بين المسئولية الإجتماعية والحوكمة :-

يرتبط مفهوم المسئولية الإجتماعية للمؤسسات بمفاهيم أخرى ذات العلاقة وهي أيضا من المصطلحات الحديثة في مجال إدارة الأعمال، من هذه المصطلحات الحوكمة، التي ترتكز على ضبط كافة العمليات والقرارات الصادرة عن المؤسسات وفق ما تقتضيه القواعد المهنية وأخلاقيات العمل . وبما لا يتعارض مع الأنظمة والتشريعات المعمول بها في مناطق عمل المؤسسات . وعليه، فإن مفهوم الحوكمة يتقاطع مع المسؤولية الاجتماعية في تحديد مسئوليات المؤسسة تجاه قطاع أصحاب المصلحة من المستثمرين والمساهمين. وبالتالي نعني بحوكمة المؤسسة هي توزيع السلطات داخل المؤسسة ، فهي اسلوب وطريقة الحكم والقيادة ونموذج التسيير في المؤسسة العمومية والخاصة على حد سواء واسلوب الحوكمة نشير من خلاله الى اشكال التنسيق والتشاور والمشاركة بين كل اصحاب المصالح في المؤسسة والشفافية في اتخاذ القرار (زرقون، العمري، بليلة، ٢٠١٣، ص ٦٥٣).

الحوكمة وبرامج المؤسسات الدولية في تحقيق التنمية:-

أفردت بعض الأدبيات العربية مساحة لعرض البرامج والجهود التي تبذلها المؤسسات الدولية لتحسين إدارة الحكم والتنمية في الدول العربية وتتمثل هذه الجهود في:-

أدبيات الحوكمة وتحقيق التنمية في الدول العربية ، كبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية والذي يقوم به البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بإصدار دليل موجز يوضح فيه بالتفصيل :

هدف البرنامج : يهدف البرنامج إلى توفير بيئة ملائمة لبناء القدرات في إدارة الحكم عبر تقديم الدعم لقوة الدفع المحلية والإقليمية الساعية نحو الإصلاح.

محاور العمل : يعمل البرنامج على ثلاثة محاور هي

١- حكم القانون.

٢- الشفافية والمساءلة

٣- المشاركة.

أدوات التنفيذ : يعمل البرنامج من خلال وسيلتين رئيسيتين هما:

أ- بناء الوعي والمعرفة في كافة مجالات إدارة الحكم .

ب- دعم نشاطات الإصلاح والتطوير من خلال تنظيم المبادرات التي تشجع ممارسات الحكم الرشيد في المنطقة العربية .

نشاطات البرنامج وإنجازاته : وتتمثل في

أ- بناء المعرفة من خلال تنظيم ودعم ورش العمل التي تهدف إلى نشر الوعي وتعريف المهتمين بشؤون إدارة الحكم بآخر التطورات، إضافة إلى نشر العديد من الدراسات التي أنجزها أو قام بترجمتها.

ب- دعم نشاطات الإصلاح والتطوير من خلال إطلاق مشاريع تمس محوراً أو آخر من المحاور الثلاثة من ذلك مشروع تحديث النيابات العامة في الدول العربية، ومبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، ومبادرة المرأة والمواطنة.

ولقد ظهرت بعض الأدبيات الصادرة عن جهات بحثية لتعرض وتقيم وتقارن بين الجهود والبرامج التي تقوم بها المؤسسات الدولية لتحسين إدارة وتحقيق التنمية في الدول العربية . ولقد ركزت إحدى الدراسات على تناول العلاقة بين الحوكمة وبرامج التعاون التنموي لتوضيح أساليب تنفيذ الحوكمة في ظل هذه البرامج و توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أن هناك بعض مواطن القصور، خاصة فيما يتعلق بموضوعية التطبيق، والمثالب المترتبة على أسلوب المشروطية والانتقائية في تنفيذ برامج الحوكمة (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ،١٩٩٧) .

مؤشرات الحوكمة:-

مع أواخر تسعينيات القرن المنصرم، أعيد تعريف أسلوب الحكم، وأضحت الحوكمة عملية وليست فقط مؤسسة، وهى بذلك تشمل التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية إعمال القوة وكيف يمارس المواطنون حقوقهم ويعبرون عن تفضيلاتهم وكيف تتم صناعة القرارات المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام العام وماهية الحوافز المقدمة للأفراد. وعلى الرغم من أن وظائف الحكومة من حيث العمل على إشباع الرغبات العامة وخدمة المواطنين وتوزيع الدخل من خلال استخدام الموارد العامة لا تختلف باختلاف نوعية النظام السياسي، إلا أنها في سياق الحكم الجيد تتبع نظاما أكثر عدالة في توزيع مخرجات الحياة الاقتصادية .(UNDP, 2006, p.p 34-5)

مؤشرات البنك الدولي، فقد تم تطوير عدد من المؤشرات للحكم الجيد لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهي:

١- حكم القانون :هل تتبع صناعة القرارات قواعد مستقرة يراها المواطنون منصفة وموضوعية من حيث توافرها، ووجود قناعة بعدالتها.
٢- رشادة عمليات اتخاذ القرارات : مدى خضوع اتخاذ القرار لقواعد وإجراءات عقلانية من حيث عكس الموضوع حاجة أو رغبة عامة، طرحها للنقاش العام وتوفير معلومات كافية ومتوازنة من خلال وسائل الإعلام، مدى كفاءتها بالمقارنة بالبدائل الأخرى المتاحة، مدى تمثيلية القرار المتخذ لرغبات ومصالح المعنيين.
٣- اللامركزية : عدم تركز السلطة وتوزعها هيكليا من حيث الفصل بين السلطات، منح السلطات المحلية سلطات اتخاذ القرارات.
٤- الشفافية : من حيث وضوح قواعد اتخاذ القرارات، مدى توافر قواعد حاكمة لمجال اتخاذ القرار وسهولة فهمها وخضوعها للرقابة.

٥- المساءلة : لمتخذي القرارات من حيث توافرها وتطبيقها ومدى استقلال القضاء والسلطة التشريعية في مراقبة السلطة التنفيذية.

٦- التكافؤ : من حيث مدى تشارك أفراد المجتمع في مخرجات عملية التنمية وتحملهم لأعبائها ومدى عدالة توزيع الموارد في المجتمع.

٧- الرؤية الإستراتيجية والفعالية : من حيث امتلاك الحكومة لرؤية لما ينبغي تحقيقه وكيفية تحقيقه وتمكنها من تحقيقه.

ثانيًا: التنمية المستدامة:-

تعريف التنمية المستدامة:-

حيث تعرف التنمية المستدامة بأنها " عملية مواجهة حاجات الأجيال الحالية دون الجور على حقوق الأجيال القادمة فى الحصول على فرص عيش مناسبة وآمنة " (Sudhir , 1999,p 130).

ويرى البعض أن التنمية المستدامة هى (دوجلاس وسيث، ٢٠٠٢، ص ٨٨) " العملية التى تقوم على تلبية احتياجات الجيل الحالى دون التقليل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم وهى عملية شاملة تتصل بعوامل متعددة يكمل بعضها بعضا أو تسعى لتحسين نوعية الحياة لكل فرد فى المجتمع عن طريق"

- الإرتقاء بمستوى وكفاءة الأداء والحث على التعاون والمشاركة .
- تحسين وضع الفئات المحرومة فى المجتمع .
- الحفاظ على الموارد الطبيعية .
- الحد من التلوث والتقليل من نسبة المخالفات .
- تنمية الموارد المحلية وانعاش الاقتصاد.

وعرفت لجنة برنتلاند التنمية المستدامة على أنها : العملية التى يمكن من خلالها تلبية حاجات الحاضر دون أن تحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها . وحاولت اللجنة أن توفق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ، فى حين كانت

نظرية الإنتاج الدائم تركز على الأنظمة البيولوجية ، فالتنمية المستدامة الجديدة لا تعنى بالوظائف البيئية ولكنها تهتم أيضا بإحتياجات الإنسان (عبد المقصود، ٢٠٠٢، ص ٧)

أهداف التنمية المستدامة:-

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال آلياتها وسياستها، وتتمثل هذه الأهداف في :

١- زيادة قدرات المجتمع لتحسين مستوى الحياة بالنسبة لأفراده :

تحاول سياسات التنمية المستدامة التركيز على العنصر البشري الذي هو هدفها وأداتها في نفس الوقت، لذلك تركز على الجوانب غير المادية للظروف المعيشية مثل الصحة، والعلاقات الاجتماعية، ونوعية البيئة الطبيعية، وتتضمن أيضاً كلاً من الجوانب الموضوعية والجوانب الذاتية المتعلقة بجودة حياة الأفراد، كما تعتمد على الإدراك الذاتي للمواطنين لظروفهم المعيشية وتقييمها، وخلق مؤسسات تساعد على تنمية وتمكين الأفراد (صالح، مجاهد، ٢٠٠٤، ص١١)

٢- المحافظة على موارد البيئة الطبيعية:

تركز التنمية المستدامة على البعد البيئي الذي تدهور كثيراً، نتيجة لأنماط التنمية القديمة وزيادة الاتجاه إلى التصنيع على حساب الزراعة، بالإضافة إلى زيادة الفقر في العالم النامي مما كان له المردود السلبي على موارد البيئة وأدى إلى استنزاف الموارد الغير متجددة وزيادة التصحر والتلوث، لذلك تقوم التنمية المستدامة بالموازنة بين البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية.

٣- التنمية برؤية مستقبلية وتكاملية :

تنطلق التنمية المستدامة من رؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً بين كافة الفئات الحالية والمقبلة، وتهتم بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية من منظور شمولي وتكاملي من خلال ربط هذه المنظومات الفرعية في منظومة كلية متناغمة الوحدات .

٤- إحداث التغير الفكري والسلوكي والمؤسسي :

من خلال وضع سياسات وبرامج تنموية أكثر مرونة ونضج، وتنفيذها بكفاءة وفاعلية وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود وتعارضها واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت، حيث أن عامل الزمن يصعب تعويضه ويتعذر خزنه واسترجاع ما فات منه.

٥- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية والمجتمعية القائمة :

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسئولية تجاه مجتمعهم وبيئتهم، وحثهم على المشاركة الفاعلة وإيجاد حلول مناسبة للمشكلات من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة (الغامدي، ٢٠٠٦، ص٩)

٦- استحداث مجالات متعددة للدخل وقنوات للمشروعات التنموية المتوازنة :

ومن خلال استحداث هذه المجالات تزيد القدرة على تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع وبالتالي تحسين مستواهم الاجتماعي، وزيادة الرفاهية والقضاء على الفقر، بالإضافة إلى التركيز على المشروعات التنموية المتوازنة التي تساعد على استخدام الموارد بشكل عقلاني والاستفادة منها دون الإضرار بها.

٧- تحقيق المشاركة الشعبية :

ويحتاج تحقيق المشاركة الشعبية مزيداً من الجهود والتعاون بين الصفوة والقائمين على برامج التخطيط لتحقيق التنمية المستدامة، وإدراكهم للدور الذي يمكن أن تلعبه الجهود الشعبية من أجل تحقيق وسير عملية التنمية المستدامة.

٨- التخطيط للتنمية من منظور كوني (عالمي) :

تركز خطط التنمية المستدامة على وضع الأحوال العالمية الكونية في الاعتبار، أي أن كل دولة عندما تقوم بوضع خطط وبرامج التنمية عليها أن تضع في اعتبارها الدول الأخرى، ولا تجور على الموارد الكونية التي هي حق لكل الدول مجتمعة، وليست

حكراً على دولة بعينها (عبد الرحمن، ١٩٩٧، ص ٢٤).

عناصر التنمية المستدامة:-

تعتمد التنمية المستدامة على العناصر التالية (شبانة، ١٩٩٩، ص ١٧) :

١- التنمية البشرية.

٢- قضايا البيئة .

٣- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية .

٤- إدارة التنمية الحضرية التي تتطلب مشاركة فعالة لكافة الأطراف المستفيدة والمؤثرة فيها مع العمل على توفير الخدمات المختلفة للسكان وبخاصة فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

وهذا العنصر إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية المشاركة كعنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة كما أنه من المحاور الأساسية لفلسفة التنمية المستدامة ، كما أشارت اليه العديد من مفاهيم التنمية المستدامة .

وفيما يلى البراهين الدالة على أهمية عنصر المشاركة فى التنمية المستدامة:

١- أن مشاركة الناس تزيد من كفاءة أنشطة التنمية وذلك بتحريك ونقل واستخدام المصادر والموارد المحلية والمهارات .

٢- أن مشاركة الناس يمكنها أن تزيد من فاعلية أنشطة التنمية وذلك لأنه بالمشاركة تقوم الانشطة على معرفة وفهم محلى للمشكلات وبالتالى يزيد الاهتمام بالحاجات المحلية.

٣- تزيد المشاركة من استهداف المنافع للفقراء .

٤- يمكن للمشاركة أن تحسن من وضع المرأة وذلك بتوفير الفرص التى تمكنها من أداء دورها فى العمل التنموى .

٥- تساعد المشاركة فى بناء كفاءات محلية وتنمية قدرات السكان المحليين لإنجاح أنشطة التنمية.

٦- يمكن للمشاركة أن تكون ضرورية على تأمين التواصلية للأنشطة التنموية وذلك لأن التنمية بالمشاركة هى أحد أهم البحوث لملاحظة التنمية المتواصلة والعدالة الإجتماعية التى تعد أحد ركائز التنمية المستدامة.

الركائز التي تقوم عليها التنمية المستدامة :-

تستند التنمية المستدامة على مجموعة من الركائز تتمثل فيما يلي :

١- الاستدامة والاستمرارية : بمعنى أن تكون ذات طبيعة استمرارية متواصلة من حيث تلبية حاجات الأجيال الحاضرة دون أن يحدث أي نوع من الخلل بحاجات الأجيال القادمة ، وأن يترك الآباء للأبناء الموارد الطبيعية المتاحة وهى بصورة جيدة يمكن الاستفادة منها دون أدنى معوقات تعوق استفادتهم منها بالصورة المطلوبة .

٢- الديمقراطية : تعد الديمقراطية مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية المتواصلة ويجب أن تعتمد التنمية المتواصلة المرغوبة على ديمقراطية تمليها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشر جميعا ، ولا يجوز السيطرة فيها من قبل أقلية قوية أو غيرها (Brian, 2000, p 136).

٣- المشاركة الشعبية : إذا كان الهدف المراد تحقيقه هو أن يتمكن الناس من تحقيق التنمية فلابد أن تكون لديهم سلطة ، ولابد أن يكونوا قادرين على التحكم في أوجه نشاطهم في مجتمعاتهم المحلية ، وينبغى أن يشارك الناس ليس فقط في العمل المادى ولكن أيضا في التخطيط وتحديد الأولويات (Sudhir, 1996, p 21).

و تمثل المشاركة جوهر التنمية ومن ثم يجب أن تتركز الجهود البحثية على استراتيجية تعظيم المشاركة، وذلك من خلال بحوث تهدف إلى تحسين أوضاع الناس وتمكين السكان المحليين ، ومن هنا وضعت التنمية المستدامة مجموعة من الأولويات المرتبطة بتحسين المشاركة والتي في ضوئها تحددت أهدافها ومن هذه الأولويات ما يلى : (ايمانويل، ٢٠٠٢، ص ١٩).

أ- صياغة حوافز المشاركة .

ب- تسليط الضوء على القيم الثقافية التي يمكن أن ترتقى بالإنتاجية .

ج- قضايا العلاقة الاجتماعية بين الجنسين ومدى ملاءمة الأدوار الأسرية من زاوية التنمية بالمشاركة.

د- أولويات المشروعات المحلية وأثرها المحتمل على مستويات معيشة السكان المحليين وتتوافق هذه الأولويات مع أهداف التنمية الدولية حيث الحد من الفقر من خلال التنمية المستدامة ولذلك فمن الضروري أن ترتبط عمليات التخطيط الاستراتيجي بأهداف التنمية الدولية حيث التأكيد على أن تكون هناك استراتيجية قومية للتنمية المستدامة مع العمل على تنفيذها في كل دولة بدءً من عام ٢٠٠٥م .

مبادئ التنمية المستدامة وخصائصها :-

أشارت مفاهيم التنمية المستدامة إلى العديد من المبادئ الخاصة بها ومنها ما يلى :

- ♣ تحديد المقياس الإنساني والذي يمكن من خلاله تحقيق الكفاءة فى الأنشطة التنموية
- ♣ الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والعمل على أن يتناسب هذا التقدم مع طبيعة المجتمع
- ♣ الحفاظ على الموارد بنوعيها المتجددة وغير المتجددة (Kingsley, 1991, p 40).

هذا ويتفرع عن هذه المبادئ مجموعة من المبادئ الفرعية تتمثل فيما يلى:

١- **الكفاءة :** بحيث يجب أن تكون السياسات والمشروعات التنموية المنفذة ذات كفاءة فى تحقيق مخرجات مناسبة.

٢- **الإستثمار :** بحيث يجب أن لا تدمر القاعدة الإجمالية للإنتاج وأن يكون الإستثمار متناسبا مع قاعدة المصادر أو الموارد المجتمعية.

٣- **التنوع :** بمعنى أن يتم التنويع والتجديد فى كل من مصادر المدخلات ومعدلات المخرجات بقدر الإمكان.

٤- **التوازن والإتزان :** أى العمل على تحقيق التوازن بين مدخلات ومخرجات الأنشطة التنموية وكذا التوازن بين الموارد والإحتياجات والتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)(Graige, 2000, 20).

وبناء على هذه المبادئ تتضح خصائص التنمية المستدامة ، ومن هذه الخصائص ما يلى :

١- البعد الزمنى منها هو الأساس ، فهى تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر.

٢- تراعى حق الأجيال القادمة فى الموارد .

٣- تضع تلبية الإحتياجات الأساسية للفرد من البشر فى المقام الأول ، فأولويتها الأولى هى تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والإجتماعية .

٤- تراعى الحفاظ على المحيط الحيوى فى البيئة الطبيعية .

٥- هى تنمية متكاملة تعتبر الجانب البشرى فيها وتنميته هو أول أهدافها لذلك فهى تراعى الحفاظ على القيم الاجتماعية والإستقرار النفسى والروحى للفرد والمجتمع وحق الفرد والمجتمع فى الحرية وممارسة الديمقراطية وفى المساواة والعدل .

٦- لا تقوم بتبسيط المنظومات البيئية لسهولة التحكم فيها .

٧- متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الإستثمار والشكل المؤسسى (توفيق وآخرون، ٢٠٠٠، ص ١٤).

المراجع

أبراهيم، محمد محمد وآخرون (٢٠٠٨). الإدارة (الأصول – المبادئ العلمية والفاعلية التنظيمية للمؤسسات)، مكتبة عين شمس، القاهرة.

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠١٥). الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

الأغا، عماد سليم (٢٠١١). دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية" دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدراية، جامعة الأزهر، غزة.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (١٩٩٧). إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، يناير.

توفيق، محسن عبد الحميد وآخرون (٢٠٠٠) .التنمية المتواصلة والبيئة فى الوطن العربى ، تونس ، المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

حسن، شادية ربيع (٢٠١٧). آليات الحوكمة كمدخل لتحقيق جمعيات تنمية المجتمع المحلي لأهدافها، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، ع (٥٧)، ج (٣)، ص ص ٢١٧ – ٣٢٢.

حماد، طارق عبد العال (٢٠١٠). دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع، ووضع آليات الفساد المالي والإداري، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

دوجلاس وسيث (٢٠٠٢) .مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين، القاهرة ، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية.

زرقون، محمد ؛ العمري، جميلة؛ بيلية، السعد جوهرة (٢٠١٣). **أهمية الحوكمة في تحقيق المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، جامعة ورقلة.**

شبانة أمنية زكى (١٩٩٩). أثر سياسات التصحيح الهيكلى فى مصر على مساهمة المرأة فى احداث التنمية المستدامة ، المؤتمر الثانى لكلية التجارة بنات ، وتدعيم دور المرأة فى التنمية المتواصلة ،المؤتمر الثانى لكلية التجارة، جامعة الأزهر .

صالح، ناهد ، مجاهد، هدى (٢٠٠٤). التقرير الاجتماعي (نظرة للماضي، رصد للحاضر، رؤية للمستقبل)، التقارير الاجتماعية والدولية والأوربية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الاجتماعي المصري.

عبد الرحمن، أسامة (١٩٩٧) تنمية التخلف وإدارة التنمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد المقصود، سعيد (٢٠٠٢). التحالف والتشبيك بين المنظمات غير الحكومية فى مجال الدعوة والتشبيك وكسب التأييد. حلقة عمل ، القاهرة ، مركز خدمات المنظمات غير الحكومية .

عودة، محمود وآخرون (٢٠٠٧). دافع ومستقبل المنظمات الأهلية. الشبكة العربية للجمعيات الأهلية، القاهرة.

العوضي، سعاد عبد ،الله (٢٠٠٣) .البيئة والتنمية المستدامة. الجمعية الكويتية لحماية البيئة ،الكويت.

غادر، محمد ياسين (٢٠١٢). محددات الحوكمة ومعاييرها. المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان.

الغامدي، عبد العزيز بن صقر (٢٠٠٦). تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة، الأمن العربي (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً)، ورقة عمل، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت، ٢٤-٢٦ أبريل.

محمد، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٨). تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي، الإسكندرية.

محمود، محمد محمد (٢٠٠٧). التنمية في ظل عالم متغير. مكتبة زهراء الشروق، القاهرة.

ميخائيل، أشرف حنا (٢٠٠٥) .أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها بضمان حوكمة الشركات، المؤتمر العالمي الخامس: الحوكمة وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، ٨ - ١٠سبتمبر.

وليم، راكز هاويت (١٩٩٠) .نحو عالم مستديم -مترجم -. مجلة العلوم العدد١الكويت.

يماني، عبد الله بن قاسم (٢٠١٧). أثر الحوكمة على الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لدى شركات المساهمة السعودية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز.

Brian L Dlehaye (2000). Human Resource Development Principals and Practices, (New York : Sons Australia LTD

Building, Better (2007). Australian Public service commission. P. 11.

Graige A. Longston and Grace K.C. Ding : Sustainable Practices in The Built Environment Second Edition , Op.Cit, PP. 19 :20.

Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. PP: 119-137.

Kingsley Davis and Mikhail S Bemston : Resources, Environment and Population present Knowledge , Future Options , Population and Development Review , first printing , New york. Oxford university press, 1991 , P. 40.

Sudhir Anand , Amartya K. Sen (1996).Sustainable Human Development: Concepts and Priorities – United Nations Pubns (September .

Sudhir Anand and Amarty A. Sen (1999) .Sustainable Human Development , Concepts and Priorities, HDR,.